العرب
الخميس 2020/02/20
السنة 42 العدد 11623

الإعلام التركي في مهمة رسمية: استدعاء العثمانية لإنقاذ مشروع السلطان

استعراض مسرحي

تغيب الدولة التركية عن الكثير من تقارير وسائل الإعلام الرسمية التابعة لحكومة العدالة والتنمية وبشكل خاص الناطقة بالعربية، وتبرز مكانها العثمانية و"أمجادها" عبر استحضار الأحداث التاريخية ومنها ما لم يتم التأكد من صحته، وذلك لإسقاطها على سلطان العثمانيين الجديد.

أنقرة - تتركّز وسائل الإعلام التركية الرسمية والمقرّبة من الحكومة، على استعادة أمجاد الحقبة العثمانية، وإسقاط شخصية السلطان قائد الفتوحات وزعيم الأمة الإسلامية على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بشكل واضح وبارز في المحتوى المقدّم باللغة العربية خصوصا.

وتبرز عناوين من قبيل "السلطان العثماني أنقذ الأيرلنديين من مجاعة البطاطا"، "كرمٌ عثمانيٌّ قابلته أوروبا بالغدر، حينما عاش سفراء أوروبا على نفقة السلطان، و"مشهد متداول على مواقع التواصل الاجتماعي لدعوة تلقّاها الرئيس التركي أردوغان لإمامة صلاة الجمعة في باكستان"، بصيغة تعبوية أقرب للدعاية منها إلى الخبر أو استعادة الأرشيف التاريخي.

وتزايدت المواقع الإخبارية الإلكترونية الناطقة بالعربية في السنوات الماضية، ومنها التابعة لصحف تركية كبيرة مثل يني شفق، ديلي صباح، زمان، ومواقع خاصة مثل ترك برس، تركيا بوست، تركيا الآن، وغيرها. إضافة إلى القناة الرسمية التركية الناطقة بالعربية "تي.آر.تي".

وتتربّع وكالة الأناضول على عرش وسائل الإعلام التركية المروّجة للخطاب العثماني بقسمها العربي، رغم أنها وكالة رسمية ومن المفترض أن تكون منبرا يتسم بالخطاب المتزن والمهنية لإيصال صورة تركيا إلى العالم العربي، لكن سيلا من التقارير التي تنشرها تدور حول تمجيد فكرة السلطان العثماني.

وذكرت مصادر مطلعة لـ"العرب"، أن حكومة العدالة والتنمية باتت تعتمد بشكل كبير على وسائل الإعلام التركي لإنقاذ المشروع السياسي التركي الذي يعاني من السياسيات المتهورة لأردوغان في المنطقة العربية، لذلك تتعمّد الخلط بين ما هو تركي وما هو عثماني، عبر استدعاء العثمانية بشكل كبير في المفردات والعناوين والأخبار والتقارير والتحقيقات، وأحيانا بشكل مُقحم دون الحاجة له.

وأضافوا أنّ هذا الأمر جعل لغة الإعلام التركي مرتبكة ومبتعدا أكثر فأكثر عن المعاصرة، وعن المحتوى الذي من الممكن أن يترك تأثيرا لدى الجمهور، خصوصا بعد التدخلات التركية في الدول العربية، إذ جنّدت الحكومة وسائل الإعلام التركية للدفاع عن هذا التدخل بإدعاءات تاريخية غير صحيحة.

وقامت وكالة أنباء الأناضول بنشر مقالات مطوّلة تتحدث فيها عن دور الدولة العثمانية وتأثيرها "الإيجابي" في التاريخ الليبي، وفي أحدها نشرت حوارا مع المفكر والمؤرخ الليبي الإخواني، علي الصلابي، قال فيه إن العثمانيين دخلوا ليبيا بطلب من أهلها، لتحرير بلدهم من الإسبان ثم فرسان مالطا، زاعما أن الإصلاحات العثمانية ساهمت في نهضة ليبيا لاحقًا.

> غالبية تقارير الأناضول مجرد إعادة لخطب أردوغان السياسية التي يستخدم فيها عبارة «نحن أحفاد العثمانيين»

وقال الصلابي "في عام 1510، هاجم الأسطول الإسباني مدينة طرابلس واحتلها، رغم المقاومة الشديدة التي أبداها الأهالي".

وأردف "استنجد الأهالي المقاومون بالسلطنة العثمانية لإنقاذ بلادهم وتحريرها، ومن تلك اللحظة دخلت ليبيا طورا جديدا في تاريخها، حين بدأت العلاقة المباشرة بين الأتراك والليبيين".

وادعى أن "العثمانيين ساهموا في تقويض النفوذ الصليبي في مرحلة مبكّرة في شمال أفريقيا، فخاضوا عدة معارك ألقوا الرعب من خلالها في قلوب الإسبان، ودمروا أسطولهم في أكثر من موقعة، كان أكثرها بقيادة خيرالدين باربروسا".

في المقابل لا ينسى الليبيون مجزرة الجوازي أكبر مجزرة ارتكبها الغزاة العثمانيون ضد قبيلة الجوازي في مدينة بنغازي عام 1816، وقتل فيها أكثر من عشرة آلاف شخص.

ويقول متابعون إن غالبية التقارير التي تنشرها وكالة الأناضول ووسائل الإعلام التركية التابعة لحزب العدالة والتنمية الحاكم، أصبحت مجرّد إعادة لخُطب أردوغان السياسية التي يستخدم فيها مصطلح "نحن أحفاد العثمانيين" للتأكيد على توجهاته العثمانية ومحاولاته إحياء إرث الدولة العثمانية عن طريق التمدد السياسي والجغرافي.

وتلتزم وسائل الإعلام التركية بإعادة عبارات أردوغان التي يصف فيه المنطقة العربية كما لو أنها أحد الأقاليم التابعة لتركيا بحكم التبعية التاريخية للدولة العثمانية. وتردّد هذه المنابر تبريرات العثمانيين القدامى والجدد لعدوان الدولة العثمانية، واجتياحها الأراضي العربية بإدعاءات من قبيل، "ضاق رعايا المماليك بحكامهم، فاستغاثوا بالعثمانيين وتطلعوا للسلطان العثماني أن يتقدم فيخلّصهم مما هم فيه"، "رحب أهل دولة المماليك بالغازي العثماني واستقبلوه بالفرحة والابتهاج".

كما يركّز الإعلام التركي على قيام أردوغان بتبني مشروع لتوثيق الأرشيف العثماني "الطابو"، والذي ذكرت تقارير أنه يحتوي على ما يتراوح بين 63 إلى 77 ألف وثيقة توثّق أملاك الأتراك في الموصل وكركوك وحلب السورية وفقًا للادعاءات التي تتردد في خطاب بعض السياسيين الأتراك. بالإضافة إلى الدعم والترويج بشكل مكثّف للمسلسلات التاريخية التي تستعرض أحداثا تعود لفترة العثمانيين، لاسيما بعد زيارة أردوغان لكواليس مسلسل "قيامة أرطغرل" الذي يتناول تاريخ مؤسسي الدولة العثمانية، في نوفمبر 2016.

وتعوّل وسائل الإعلام التركية على المنابر الإعلامية التابعة للإخوان وتلك التي تموّلها الدوحة، لترديد هذه المزاعم وإعادة نشر الإدعاءات التركية والترويج للسلطان العثماني ومشروعه في المنطقة، وهي بارزة وواضحة للجمهور العربي.

«أبوظبي للإعلام» تطور منصاتها لتلبي متطلبات الجمهور

أبوظبي - أعلنت "أبوظبي للإعلام" عن خطة تطوير شاملة لجميع منصاتها المقروءة والمسموعة والمرئية لتقدم محتوى إعلامياً مبتكراً يلبي متطلبات الجمهور في العصر الرقمي.

وتتضمن خطة أبوظبي للإعلام التطويرية إطلاق تطبيقات رقمية، وإنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية جديدة، وتطوير المحتوى المطبوع، استنادا إلى دراسات وأبحاث أجرتها المؤسسة، لاستطلاع آراء الجمهور في الإمارات والعالم العربي، للتعرف على توجهاتهم واحتياجاتهم وتطوير برامجها بناءً على هذه النتائج.

وقال سلطان بن أحمد الجابر، وزير دولة، رئيس مجلس إدارة "أبوظبي للإعلام"، "تتمحور الاستراتيجية الجديدة حول رؤية طموحة لتطوير منصات (أبوظبي للإعلام) كافةً، مع التركيز بشكل رئيس على الاستجابة لتطلعات الجمهور، والريادة في إنتاج المحتوى، وتجديد العلامات التجارية للشركة لمواكبة التغيير المستمر في المشهد الإعلامي حول العالم، وتكثيف حضور المنصات الرقمية، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى المحتوى الحصري عبر إطلاق تطبيقات رقمية مخصصّة تقدّم أحدث التطورات التقنية، وفق أعلى معايير الجودة العالمية".

وتعتمد الشركة على ثلاثة محاور رئيسية في رؤيتها التطويرية وهي التركيز على الجمهور وتطلعاته في تخطيط المحتوى، وتعزيز المنصات الرقمية وجعلها المنطلق الرئيسي، وإنتاج محتوى يقدم المعرفة والترفيه والثقافة، بهدف تطوير نموذج مُتفرد لإعلام وطني يوظف أحدث التقنيات والمنصات الإعلامية الرقمية، ويواكب التغيرات الحاصلة في نمط تفاعل الجمهور مع وسائل الإعلام.

وبثت قناة أبوظبي فيديو ترويجي للانطلاقة الجديدة، تحت عنوان "#حاضرين"، والتي ستشمل رؤية رقمية متطورة، ومحتوى مبتكرا وحصريا، وإنتاجات عربية وعالمية.

وأجرت "أبوظبي للإعلام" نقلة نوعية جديدة لمختلف العلامات التجارية التابعة لها على المنصات الرقمية، بما في ذلك تحديثات شاملة للمواقع الإلكترونية لعلاماتها كافة، مع إطلاق منصات وتطبيقات رقمية جديدة تضم أحدث التقنيات من بث مباشر وخدمات إعادة مشاهدة البرامج، وإدماج تقنيات مثل "أليكسا" و"بريس ريدير" بشكل متوافق بالكامل مع نظامي التشغيل "آي أو إس" وأندرويد، بالإضافة إلى تطوير تجربة الاتصال عبر تطبيق "أبل تي في".

وسائل الإعلام الصينية والأميركية في مهب حرب باردة

بكين - أعلنت الصين الأربعاء أنها سحبت بطاقات عمل ثلاثة صحافيين من صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية بسبب عنوان لافتتاحية نشرت في وقت سابق هذا الشهر، واعتبرته "عنصريا" فيما أكدت الصحيفة أنه طُلب من صحافييها المغادرة خلال خمسة أيام.

وجاء القرار على خلفية مقال بعنوان "الصين رجل آسيا المريض حقا" نشرته الصحيفة مطلع فبراير الجاري، وينتقد تعامل بكين مع أزمة فايروس كورونا.

وقال الناطق باسم الخارجية الصينية غينغ شوانغ إن الافتتاحية تنطوي على "تمييز عنصري" و"إثارة"، وندّد بالصحيفة لأنها لم تصدر اعتذارا رسميا. وأضاف غينغ في مؤتمر صحافي "لذلك قررت الصين اعتبارا من اليوم سحب بطاقات ثلاثة مراسلين لوول ستريت جورنال في بكين".

واتهم كاتب المقال، والتر راسل ميد، أستاذ الشؤون الخارجية والإنسانية بـ"كلية بارد" بالولايات المتحدة، الحكومة الصينية بـ"محاولة إخفاء الحجم الحقيقي" للوباء والعمل بطريقة "سرية تخدم مصالحها الذاتية".

ومصطلح "رجل آسيا المريض" كان يطلق على الصين في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، عندما كانت فريسة لقوى غربية واليابان لأسباب من بينها الصراعات الداخلية.

وذكرت وول ستريت جورنال أن نائب مدير المكتب جوش شين والمراسل تشاو دينغ، وكلاهما مواطنان أميركيان، وكذلك الصحافي فيليب وين وهو أسترالي، طلب منهم مغادرة البلاد في غضون خمسة أيام.

وأودى الوباء الذي أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية كوفيد19- بأكثر من 2000 شخص في الصين، وأصاب أكثر من 74 ألفا آخرين، وانتقل إلى أكثر من 20 دولة في سائر أنحاء العالم. ورغم أن الصين كثيرا ما تقوم بطرد مراسلين بسبب التقارير التي تنتقد الحكومة فإن قرار طرد عدد من الصحافيين من نفس المؤسسة الدولية بسبب مقال لم يشاركوا في كتابته هو أمر استثنائي في ظل سعيها جاهدة إلى احتواء تفشي فايروس كورونا.

الصحافيون ضحايا قرارات السياسيين

لكن يمكن تفسير الغضب الصيني، إذا ما أخذ بالاعتبار قرار واشنطن بحق وسائل الإعلام الصينية الذي اتخذته قبل يوم واحد فقط، حيث أعلنت أنها ستعامل وسائل الإعلام الرسمية الصينية في الولايات المتحدة كبعثات دبلوماسية أجنبية، بما يتيح لها تشديد قواعد عملها، واتهمت هذه المؤسسات بممارسة الدعاية لبكين. فيما نددت بكين بالقرار معتبرة أنه "غير منطقي وغير مقبول".

وقالت الخارجية الأميركية الثلاثاء، إن 5 وسائل إعلام صينية حكومية، في مقدمها وكالة الصين الجديدة "شينخوا"، وشبكة التلفزيون العالمية الصينية "سي.جي.تي.أن"، باتت بموجب الإجراءات الجديدة بحاجة إلى موافقة مسبقة من الوزارة لشراء أيّ عقار في الولايات المتحدة، كما باتت ملزمة بتقديم قائمات بجميع الموظفين العاملين لديها، بمن فيهم المواطنون الأميركيون. وأضافت أن الإجراءات الجديدة لن تقيّد بتاتا ممارسة هذه الوسائل لعملها الإعلامي في الولايات المتحدة.

وأوضح مسؤولون في الوزارة، أنه تم إبلاغ الوسائل الإعلامية الصينية الخمس بالقرار صباح الثلاثاء، مشيرين إلى أن ما دفع بواشنطن إلى هذا الإجراء هو تشديد بكين قبضتها على وسائل الإعلام بصورة متزايدة منذ تولي الرئيس الحالي شي جين بينغ منصبه عام 2013.

وقال مسؤول في الوزارة للصحافيين طالبا عدم ذكر اسمه "ليس هناك خلاف على أن جميع هذه الوسائل الإعلامية الخمس هي جزء من جهاز الدعاية التابع للحزب الشيوعي الحاكم (في الصين) وإنها تتلقى أوامرها مباشرة من رأس الهرم" في بكين.

والوسائل الإعلامية الثلاث الأخرى المشمولة بالإجراء هي "إذاعة الصين الدولية" وجريدتا صحيفة الشعب وتشاينا ديلي وهي صحيفة تصدر باللغة الإنكليزية.

وقال اثنان من كبار المسؤولين في الخارجية الأميركية، إن هذا القرار اتخذ لأن الرئيس الصيني شي جين بينغ قد استخدم وسائل الإعلام المذكورة بشكل أكثر عدوانية لنشر الدعاية المؤيدة لبكين.

> واشنطن تقيد عمل خمس وسائل إعلام صينية رسمية على أراضيها، والصين تطرد ثلاثة مراسلين لصحيفة وول ستريت جورنال

وتصاعدت التوترات بين القوتين العظميين منذ تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه، حيث تراوحت الخلافات بين التعريفات التجارية والاتهامات بالتجسس الصيني في الولايات المتحدة ودعم الولايات المتحدة لتايوان.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت هناك مخاوف من أن تنتقم بكين من وسائل الإعلام الغربية الموجودة في الصين، أشار أحد المسؤولين إلى أن منافذ الأخبار الأجنبية تعمل بالفعل بموجب قواعد صارمة في الصين. وقال "هؤلاء الرجال يعملون في بيئة أكثر ليبرالية هنا في الولايات المتحدة مما تتمتع به الصحافة الأجنبية في الصين".